MICROFICHE ETABLIE A PARTIR DE
L'UNITE DOCUMENTAIRE
N

جديدة منجزة حسب الوثيقة
رقم :

9 3 3 8 8

ROYAUME DU MAROC

المملكة المغربية

المركز الوطني للتوثيق
CENTRE NATIONAL DE DOCUMENTATION

SERVICE DE REPROGRAPHIE
ET IMPRIMERIE

B·P 826 RABAT

المغرب
CND
MAROC

مصلحة الطباعة والتصوير
ص.ب 826 الرباط

F 1

93-0388

26/10/93 93-0388

مظاهر من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ببلاد زمور خلال فترة الاستعمار نموذج : قبيلة آيت جبل الدوم

الأكحل المختار

لقد اتسم الاستعمار الفرنسي بالمغرب بخاصيات متميزة نظرا لوعيه بأهدافه وتوفره على تقنية استعمارية اختبرت بالجزائر وعدلت ثم اكتملت في تونس والهند ــ الصينية ومدغشقر، وبذلك كان التدخل الاستعماري الفرنسي بالمغرب ممنهجا وقويا وشمل كل الميادين في آن واحد، مثل «ضبط النظام السياسي والإداري بصفته أداة أساسية للاستغلال، وإقامة مؤسسات عصرية للمالية والقرض لضمان وتوجيه الرساميل والاستحواذ على الأراضي، وتوطين جالية أوربية حضرية وريفية وإنجاز الأشغال الكبرى وإنشاء مؤسسات تجارية لتجميع المنتوجات المحلية وتوزيع المنتوجات المستوردة، وتنمية الصناعات الاستخراجية والصناعات الخفيفة والتحويلية».(1)

وعلى الصعيد الجهوي والمحلي فإن التدخل الاستعماري الفرنسي قد أدى إلى حدوث تحولات جذرية في التنظيم الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية كما هو الشأن بالنسبة لبلاد زمور.

(1) Ayache A. : Le Maroc, bilan d'une colonisa. ''tions sociales - Paris, 1956, p. 77.

1 — من الغزو العسكري إلى الهيكلة الإدارية لتسهيل استغلال ثروات البلاد.

إن بلاد زمور بحكم المؤهلات الاقتصادية التي تحتضنها والمكانة المرموقة التي تحتلها من بين أقاليم المغرب من الناحية البشرية والسياسية والاستراتيجية، فقد ركز الاستعمار الفرنسي اهتمامه على هذه البلاد منذ فترة مبكرة. وهكذا تدخل جيش الاحتلال في بلاد زمور منذ 1911 بشكل مسلح عنيف، قصد التصدي لما كان يوصف «بالفوضى» ، إلا أنه رغم ضخامة القوة العسكرية التي تدخل بها في هذه المنطقة فإن تكسيره للمقاومة الزمورية لم ينته إلا في ربيع سنة 1913.(2)

ولتدعيم مواقعه الاستراتيجية قام جيش الاحتلال الفرنسي ببناء معسكرات في كل من تيفلت والخميسات وسيدي علال البحراوي وسوق أربعاء بهت وتافوداين وتيداس(3).

إلا أن الإدارة الاستعمارية وجدت في موقع الخميسات أنجع نقطة للهيمنة على المنطقة كلها.

ومن أجل توطيد حكمها العسكري ونفوذها السياسي بهدف تسهيل استغلال ثروات البلاد، عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ المراحل الأولى لاحتلال المغرب على تقسيمه إلى مناطق عسكرية ومدنية ودوائر وملحقات تضم القبائل والمدن وكانت الدائرة الإدارية لزمور تابعة للمنطقة المدنية للرباط، حيث كان مقر هذه الدائرة في البداية بتيفلت حتى سنة 1922، ليتحول منذ ذلك التاريخ إلى الخميسات.

على أن خلق المنطقة كوحدة ترابية وإدارية في عهد الحماية لم يكن من أجل إنجاز مشاريع معينة لصالح السكان المحليين، وإنما خلقت قبل كل

---

(2) Lesne, M., Les Zemmour, Evolution d'un groupement berbere, Ecole du livre, Rabat, 1959, p. 82.

(3) Mission scientifique du Maroc : villes et tribus du Maroc (Rabat et sa région) T. III, les Tribus, Edition E. Leroux, Paris, 1920, p. 197.

شيء من أجل التأطير ومراقبة «الأهالي» وضرب الأساس القبلي الذي يمكن أن يشكل إطارا لتحرك بعض الأعيان قصد اكتساب نفوذ من شأنه أن يهدد السلطات الاستعمارية نفسها، ثم إن الإطار القبلي كنموذج تقليدي للتنظيم الإجتماعي لا ينسجم مع مشروع الدولة «الحديثة» التي تعمل وفق عقلنة «رأسمالية». ولذلك فالتنظيم الإداري الجديد الذي أتى به المعمر ينص على أن شبكة التنظيم الإداري لا تنبني بالضرورة على أساس مجتمعي قبلي، وإنما على أساس ترابي بالدرجة الأولى، وهو نفس التنظيم الذي طبق بعد ذلك في فترة الاستقلال.

هكذا وطبقا للتقسيم الإداري الجديد الذي أرسى المستعمر دعائمه، لم تعد قبيلة «ايت جبل الدوم» تتحكم في تنظيم مجالها الجغرافي وفق الإرادة الخاصة لأفرادها كما كان الأمر في مرحلة ما قبل الاستعمار، بل فقدت كل نفوذ على مجالها لتصبح خاضعة لتنظيم إداري واقتصادي موجه من طرف سلطات الحماية التي اختارت الخميسات كمركز إداري لبلاد زمور تنطلق منه مختلف القرارات في اتجاه الأرياف الزمورية، وفي نفس الوقت محطة أولية لتجميع المنتوجات الزراعية وغيرها قبل توجيهها إلى الخارج، إذ شهدت هذه المرحلة انفتاح قبيلة آيت جبل الدوم على العالم الخارجي.

ومما ساعد على هذا الانفتاح اهتمام المعمر منذ البداية بخلق بعض المحاور الطرقية المتمركزة بالجزء الشمالي من مجال القبيلة (الرسم رقم 1) وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو تسهيل تنقل المعمرين وقوات التدخل العسكرية ثم نقل المنتوجات المستوردة والمواد الأولية المحلية الموجهة للتصدير بالموانىء.

لقد نتج عن هذه المرحلة الاستعمارية تحولات عميقة شملت مختلف جوانب الحياة عند قبلية آيت جبل الدوم، وما تبع ذلك من آثار على البنية المجالية عند هذه القبيلة.

ومن أبرز مظاهر هذه التحولات : ظهور الملكية الاستعمارية وتقلص حياة نصف الترحال، وفي نفس الوقت بروز قطاع زراعي رأسمالي ممكنن بدرجة عالية.

2 — ظهور الملكية الاستعمارية

مع دخول الاستعمار تظافرت العوامل المؤدية إلى زعزعة التوازن الذي كانت تعرفه قبيلة آيت جبل الدوم على مستوى البنيات الاقتصادية و الاجتماعية، وكانت أقوى ضربة تعرض لها اقتصاد القبيلة هو استحواذ المعمرين على أخصب الأراضي الموجودة بحوزة القبيلة، وقدتم هذا الاستحواذ عن طريق مصادرة أراضي القبيلة وتملكها بوسائل جبرية (العنف والتهويل) في إطار تكوين ضيعات الاستعمار الرسمي، في حين تم تكوين ضيعات الاستعمار الخاص بوسائل المراوغة والتحايل والإغراء الذي يستغل احتياج الفلاحين المغاربة، وكذا التغليط عن طريق استعمال سلطة القانون الذي سطرته سلطات الحماية وفق مصلحتها في الميدان العقاري بحيث أصبح الفلاح المغربي ملزما بمقتضيات هذا القانون رغم جهله لها ولأساليب تطبيقها. وهكذا تفيد محاضر استرجاع أراضي المعمرين بالمديرية الإقليمية للفلاحة بالخميسات بأن المعمرين استحوذوا على 7147 هـ بمجال قبيلة آيت جبل الدوم، منها 2357 هـ عند الاستعمار الرسمي، والباقي، أي 4790 هـ — عند المعمرين الخواص. ومجموع هذه الأراضي يمثل حوالي 18٪ من مجموع حوالي 40.000 هـ (4) سيطر عليها المعمرون ببلاد زمور، مما يدل على أن المعمرين ركزوا اهتمامهم على الجهات التي تتوفر على مؤهلات ترابية هامة كالمجال الهضبي عند قبيلة آيت جبل الدوم. ولتدعيم هذا السطو على الأراضي خلق المعمر نظام التحفيظ العقاري بالمغرب بمقتضى ظهير 12 غشت 1913، الذي بدأ العمل به في النصف الثاني من سنة 1915. وقد وضع هذا النظام كأسلوب قانوني للمراوغة والاغتصاب النهائي للأراضي وحسم النزاعات حول الأرض، مما يفسر اختيار المعمر لنظام التحفيظ العقاري الاسترالي الذي يقر بعدم الرجعة في التحفيظ لغلق الباب أمام كل مطالب باسترجاع حقوقه في ملكية أرضه بعد السطو عليها وتحفيظها. وكان لذلك آثار خطيرة على مستقبل الأرياف الزمورية والأرياف المغربية عموما. فعملية

(4) Lesne M. op. cit., pp. 109 - 116

اقتطاع الأراضي من طرف المعمرين استهدفت الأراضي الجماعية بالدرجة الأولى نظرا لوضعها القانوني الخاص، وقد تنبهت الإدارة الاستعمارية إلى خطورة التمادي في هذه العملية التي تمت بوتيرة سريعة من شأنها أن تفجر اضطرابات اجتماعية أهلية، مما جعلها تبادر بإصدار ظهير 27 أبريل 1919 الذي ينص على الحد من مصادرة وضم الأراضي الجماعية من طرف المعمرين أو غيرهم. لكن هذا الإجراء لم يكن ليوقف هذا المسلسل، الأمر الذي جعل الإدارة الاستعمارية تعطى سنة 1928 نصائح للمراقبين المدنيين ولضباط الشؤون الأهلية قصد تخطي المصاعب التي تعترضهم بخصوص إقناع المالكين الذين تتعرض أراضيهم للانتزاع من طرف المعمرين: «... يجب أن يكون لديكم العزم الثابث على النجاح، وعلى إعطاء جميع الأهالي، كبارا وصغارا، البرهان على هذا العزم. طبعا، ليس مطروحا عليكم الدخول في المواجهة بدون استعداد مادي ومعنوي، بل يجب أن يكون لديكم احتياطي من الأدلة الأخلاقية لكي تفهموا الأهالي بأنه يجب علينا أن نتوفر على مكان بجانبهم. ومن الأدلة الملموسة مثلا وجود برنامج من التعويضات النقدية أو العينية بإمكانها أن تعوضهم بإنصاف — وبالملموس عليكم أن تعملوا وفق الطريقة الآتية : إن عملا سياسيا كثيفا بإمكانه أن يدفع حسب الإمكان المالكين إلى إعطائهم وعودا بالتخلي عن أملاكهم مصوغة من طرف العدول في عقد، ويضم كذلك إشارة إلى التعويضات النقدية أو العينية التي يطالب بها الأهالي... وأؤكد بالخصوص على ضرورة بلوغ الهدف المنشود بالطرق الودية لأنها أولا شرعية، ولأنها كذلك وسيلة لتفادي المآخذ التي تستحقها عادة عملية نزع الملكية، وفي نهاية الأمر عليكم ألا تلجأوا إلى المحاكم إلا ضد الأعداء اللدوذين الذين، بقدر ماستبرهنون على قدرة في الإقناع وعلى اللباقة والتأثير الشخصي، بقدر ما سيكون عددهم أقل ارتفاعا»(5)

وهكذا ظهرت بقبيلة آيت جبل الدوم شركات فلاحية فرنسية وكذا بعض المعمرين والحلفاء المحليين المدعمين من طرف الإدارة الاستعمارية

(5) عياش (البير) : المغرب والاستعمار — ترجمة عبد القادر الشاوي والنور الدين سعودي دار الخطابي، البيضاء 1985 — ص 176 — 177.

الذين نهجوا أسلوب الكراء الطويل الأمد للأراضي الجماعية بصفة خاصة، وفق عقود تحدد أجله في 10 سنوات مقابل ريع نقدي سنوي للجماعة المعنية، وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال الشركة الفلاحية لتافودايت التي أكترت 1867 هـ مقابل 7000 فرنك سنويا تدفعها لجماعة تافودايت إلى حدود سنة 1940(6)

على أن هذا الكراء الطويل الأمد تحول في جل الحالات إلى انتفاع دائم وصار يعبر في الواقع عن شكل من أشكال السطو على الأراضي في إطار الاستعمار الرسمي.

ونظرا لما أحدثه مثل هذا الأسلوب المراوغ من تصعيد لعمليات المقاومة من طرف السكان المحليين، تم إصدار ظهير 14 غشت 1945 الذي يؤكد من جديد على عدم تفويت أو تملك الأراضي الجماعية. ومع ذلك هناك عدة أمثلة بقبيلة آيت جبل الدوم تدل على استمرار التفويتات والإقتطاعات التي تعرضت لها الأراضي الجماعية بعد ذلك خاصة لصالح ملاكين مغاربة متحالفين مع سلطات الحماية التي قدمت لهم الدعم الكامل في هذا الميدان، بل إن استفادة بعض القواد كانت تفوق استفادة المعمرين فيما يخص توسيع قاعدتهم العقارية حيث أصبحت مساحة أراضيهم تقدر بمئات الهكتارات.(7)

وهكذا فإن جزءا كبيرا من الفلاحين بقبيلة آيت جبل الدوم سيتحولون إلى قوة عمل تحت تصرف الرأسمال بالاستغلاليات «العصرية» أو بالأوراش والناجم وذلك بعد أن انتزعت منهم أراضيهم بأساليب مختلفة وتم إجلاؤهم نحو الأراضي الأقل خصوبة في الجهات الهامشية.(8) وفي خضم هذه الوضعية تعرض النشاط الرعوي لتراجع كبير بعد أن ظل لمدة طويلة يمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي لأفراد القبيلة.

---

(6) Lesne M. op. cit. p. 103.

(7) Lesne M. op. cit., pp. 219 - 221.

(8) تحريات ميدانية قمنا بها سنتي 1984 و 1985.

3 — تقلص حياة نصف الترحال.

أدى قرار الإدارة الاستعمارية القاضي بتحويل ملكية الغابة للدولة بمقتضى ظهير 10 أكتوبر 1917، إلى تعميق الخلل في توازن اقتصاد القبائل الزمورية وخاصة التي كانت توجد بحوزتها مساحات غابوية هامة كقبيلة آيت جبل الدوم التي كانت تراقب ما يناهز 20 000 هـ من المساحات الغابوية أي ما يمثل 38,4٪ من مجموع مساحة اراضي القبيلة التي كانت تقدر بحوالي 52.000 هـ(9) ونظرا لاقتران الغابة والمراعي بالجبل عند قبيلة آيت جبل الدوم، نجد هذه الأخيرة تستمد اسمها من هذا العنصر الطبيعي وهو الجبل الذي يكتسي أهمية قصوى في حياة هذه القبيلة لكونه يحتل حيزا هاما ضمن أراضيها ويشتمل على مراعي تتكون من نباتات طبيعية ذات قيمة غذائية عالية للماشية ومن بينها الدوم المنتشر على نطاق واسع، ولكون الجبل يعد كذلك ملجأ لأفراد القبيلة في فترات الاضطراب، مما يدل على تجاوب الجبل مجاليا واقتصاديا مع الحياة الرعوية للقبيلة.

وتطبيقا لمقتضيات ظهير 1917 المتعلق بالغابات تم بعد ذلك إصدار مجموعة من النصوص القانونية التكميلية، نذكر منها بصفة خاصة: ظهير 15 أبريل 1946 الذي يقنن استغلال الغابة من طرف الجماعة أو الجماعات التي تعيش بداخلها أو على هوامشها بما في ذلك تحديد حجم ونوعية القطيع الذي يسمح له بالرعي داخل كل غابة من غابات البلاد مع أداء الواجب السنوي للرعي حسب مختلف أصناف الماشية والذي حدد كما يلي: 75 فرنكا لكل رأس من البقر و15 فرنكا لكل رأس من الغنم و100 فرنك لكل رأس من الماعز.

وفي سنة 1949 تم إعفاء الأبقار والأغنام من هذه الأداءات. ولم يكتف المعمر بتحويل ملكية الغابة للدولة واتخاذ إجراءات تقنن استغلالها وبناء مراكز لحراستها، بل تعدى ذلك إلى الاستحواذ بطرق مختلفة على جزء كبير من الأراضي الجماعية كما حصل بجهات مختلفة من مجال قبيلة آيت

(9) Lesne M. op. cit., p. 36.

جبل الدوم وخاصة بالجزء الهضبي والأودية الشمالية التي كانت بمثابة الرساتيق الرعوية للقبيلة.

وكان لهذه الإجراءات وقع قوي على نظام الإنتاج الرعوي الماقبل رأسمالي عند قبيلة آيت جبل الدوم التي عرفت إثر ذلك تحولات عميقة في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

— **على المستوى السياسي** : أدت الإجراءات القانونية المتعلقة بالغابة إلى حرمان قبيلة آيت جبل الدوم كباقي القبائل الزمورية من الاستفادة والتنقل بحرية وسط مجال حيوي طالما دخلت في صراع مع القبائل الأخرى المجاورة حول تملكه وأبرمت معاهدات وأقامت أحلاف لتنظيم استغلاله، مما جعل الكسابين بهذه القبيلة ينتقلون في فترة وجيزة من حياة رعوية بالأساس، يسودها نصف الترحال إلى حياة رعوية زراعية يطبعها الاستقرار الذي أصبح مفروضا من طرف سلطات الحماية التي أخضعت القبائل الزمورية لدواليب المراقبة التابعة لها.

— **على المستوى الاقتصادي** : ساهم استقرار السكان في تجزئة الأراضي الجماعية والإسراع بتملكها خوفا من فقدانها مع العلم أنها تعد أصلا ملكا جماعيا لكل أفراد القبيلة الذين يستغلونها أساسا للرعي. ومن ثم عرف النشاط الرعوي الذي كان من قبل يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد القبيلة تراجعا لصالح نشاط رعوي — زراعي عطوب بعد فقدان السيطرة على المراعي الغابوية وتقنين ولوج قطعان الماشية إليها واقتطاع إجزاء هامة من محاط القبيلة. وقد رافق هذا التراجع ظهور الراعي المأجور ونظام «الشركة» وخاصة «الشركة بالرأسمال» التي تقضي بأن يأخذ مالك القطيع في نهاية المدة المتفق عليها القطيع الأصلي أو الرأسمال المطابق له واقتسام المنتوج مناصفة مع الراعي وبذلك فإن مالك القطيع يضاعف رأسماله دون أي مجهود من جهته عن طريق استغلال قوة عمل أفراد آخرين يفتقرون إلى مواضيع العمل والذين يتزايد عددهم باستمرار. وهكذا أصبح للقطيع قيمة تبادلية مما يدل على اندماج النشاط الرعوي في دائرة الاقتصاد الرأسمالي.

— **على المستوى الاجتماعي** : انعكست التحولات السياسية والاقتصادية التي لحقت قبيلة آيت جبل الدوم على الوضع الاجتماعي لهذه القبيلة، فانتشار العلاقات الاستغلالية أحدث خللا في التوازن والتماسك الاجتماعي، وتولد عن هذه العلاقات تراجع التضامن الجماعي لصالح الفردانية واحتداد الصراع حول الأرض التي أصبحت تتصدر من حيث الأهمية مواضيع الإنتاج الأخرى، وتولد عن هذا الصراع تهميش وتكديح جزء كبير من أفراد القبيلة، وفي نفس الوقت تعرضت الأسرة الأبوية الواسعة إلى التفكك، وتراجعت ظاهرة تعدد الزوجات خاصة بعد الاعتراف بحق المرأة الزموية في الإرث سنة 1947(10) ثم إعادة تقسيم العمل بين أفراد الأسر وتعرض بعضهم للبطالة ومن ثم ظهور البوادر الأولى للهجرة إلى المدن وخاصة مكناس والدار البيضاء والرباط وسلا والقنيطرة، حيث فرص العمل أهم من غيرها بالنظر إلى الأنوية الصناعية التي أصبحت تتوفر عليها.

وهكذا عرف الرعي الذي كان بمثابة النشاط الاقتصادي الرئيسي عند قبيلة آيت جبل الدوم تراجعا هاما نتيجة الخلل الذي أصاب التوازن الذي كان يعرفه تنظيم المجال عند هذه القبيلة وذلك بعد دخول الاستعمار الذي حرم القبيلة من الأشراف على توجيه الثروة الغابويةوفق مصلحة أفرادها بالإضافة إلى تركيز الملكية في يد المعمرين وبعض المغاربة المتحالفين معهم، وكذا خلق قطاع زراعي رأسمالي ينمو ويتطور باستمرار على حساب أغلبية الفلاحين بالقبيلة الذين تعرضوا للتهميش ومارافق ذلك من تباينات وتناقضات سوسيو مجالية داخل القبيلة.

4 ـ ظهور قطاع زراعي رأسمالي ممكنن بدرجة عالية.

4 ـ 1 : عوامل ظهور وانتشار المكننة الزراعية

ارتبط دخول المكننة الزراعية لبلاد زمور كما هو الحال بالنسبة للبوادي المغربية عموما بالفترة الاستعمارية التي شهدت ظهور

(10) قبل هذا التاريخ كان العرف الزموري يعارض المرأة في موضوع الإرث، ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى
De Marcy, G. Le droit Goutumier Zemmour, La typo-litho, Alger, 1949, pp. 244 - 249.

مؤسسات للقرض الفلاحي ولتحديث البادية حيث لعبت هذه المؤسسات دورا محركا فيما يخص انتشار الآلات والأدوات الزراعية الميكانيكية وإن كان هذا الانتشار مس بالدرجة الأولى القطاع الزراعي الاستعماري.

4ـ1ـ1: دور «الشركات الأهلية للاحتياط» (S. I. P.)

تم تأسيس «الشركات الأهلية للاحتياط» بمقتضى ظهير 8 غشت 1918، وقد أعيد تنظيمها بظهير فاتح فبراير 1928 وبظهير 14 فبراير 1946، وأصبحت هذه الشركات تدعى ابتداء من سنة 1954 بـ«الشركات المغربية للاحتياط (SO.MA.P.) وهي مؤسسات للقرض والإرشاد الفلاحي مسيرة من طرف السلطات الإداريـ الاستعمارية. اشتملت «الشركات الأهلية للاحتياط» بالخميسات على إحدى عشر فرعا، إحداها خاص بقبيلة آيت جبل الدوم. ومن أهداف هذه «الشركات»: تزويد الفلاحين بقروض عينية ومالية تقع قيمتها في حدود 130.000 فرنك خلال الموسم الفلاحي الواحد ويتم تسديدها في مدة ثلاث سنوات بفائدة 3٪(11)، وذلك من أجل تمكين الفلاحين من تجهيز استغلالياتهم بمختلف الآلات والأدوات الزراعية سواء عن طريق الشراء أو الاكتراء وتدريب «الأهالي» على استخدام الآلات الميكانيكية الزراعية ونهج أساليب العمل العصرية وكذلك الحصول على البذور والأسمدة.

وقد لعبت القروض الممنوحة من طرف «الشركة الأهلية للاحتياط» دورا هاما في التجهيز التقني للاستغلاليات الفلاحية ببلاد زمور، خاصة في بداية الخمسينات(12) إلا أن الاستفادة من هذه «الشركة» اقتصرت على الفلاحين الاستعماريين وبعض المغاربة الذين أصبح لهم نفوذ سياسي أو اقتصادي، أما فلاحة المحليين ببلاد زمور كما هو الحال بالنسبة للأرياف المغربية عموما، فقد ظلت معتمدة بالأساس على أدوات، وأساليب العمل التقليدية.

---

(11) Belal A., L'Investissement au Maroc (1912 - 1964) Editions Maghrébines, 2è Edit. Casablanca 1980 pp. 91 - 92.

(12) الأكحل (المختار). انتشار المكننة الزراعية وانعكاساته على التشغيل الفلاحي والبنية المجالية. مثال من بلاد زمور، جماعة آيت ميمون رسالة السلك الثالث، كلية الآداب بالرباط 1987 — ص 155.

كانت السلطات الاستعمارية تترقب أن تلعب «الشركات الأهلية للاحتياط» دورا بارزا في انتشار تقنيات الانتاج الأوروبية بين الفلاحين المغاربة بفعل احتكاكهم واندماجهم مع الأروبيين باعتبارهم رواد التجديد التقني(13)، إلا أن معظم الفلاحين الزمورين مثل كل الفلاحين المغاربة لم يتأثروا بالتجديد التقني الذي كانت تعرفه الاستغلاليات الأوروبية المجاورة لهم، مما يدعو إلى التساؤل عن أسباب نفور الفلاح المغربي من التحديث والتجديد الذي تم إدخاله على يد المعمرين، وهنا يرى بعض أقطاب السوسيولوجيا الاستعمارية بالمغرب أمثال «جاك بيرك» و «جوليان كرلو» بأن هذا النفور يرجع إلى «تخلف عقلية الفلاح المغربي الذي يفتقر إلى التفكير المنطقي وقيامه بمجموعة من الأعمال بطريقة آلية وطقوسية...»(14)

ومن هنا يتضح الطابع العرقي وغير العلمي في هذا التفسير الذي يتجاهل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي جعلت الفلاحين المغاربة لا يقبلون على وسائل التحديث. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الفلاحين المغاربة ظلوا دوما يتحفظون من كل ما تقترحه عليهم السلطات الاستعمارية التي عاملتهم بأساليب التقتيل والقمع واغتصاب الأراضي وانتهاك المقدسات بالإضافة إلى أعمال السخرة التي كان العديد من «الأهالي» مجبرا على القيام بها لصالح المعمرين، كما أن إقبال الفلاحين المغاربة على تجديد تقنياتهم الزراعية لا يمكن أن يتم في ظل البنيات الفلاحية التي خلقها المستعمر والمطبوعة أساسا بتمركز الملكية وهيمنة العلاقات الاستغلالية. ولذلك يتبين بأن دور «الشركات الأهلية للاحتياط» كان يكمن أساسا في تثبيت واستقرار الفلاحين المغاربة الأمر الذي سيمكن من وضع قوة عمل كافية تحت تصرف المعمرين الذين يرغبون في استغلال أمثل للأراضي التي أصبحت تحت سيطرتهم، وكذا

---

(13) حليم (عبد الجليل)، التحديث القروي وراسملة الزراعة المغربية موضوع العرض الذي القى خلال ندوة «تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي» التي نظمتها كلية الآداب بالرباط دجنبر 1984.

(14) Berque j. et Couleau j., vers la modernisation du fellah marocain in B.E.S.M. n° 26, 1945, pp. 18 - 25.

خلق طبقة وسطى بالأرياف تكون سندا المعمرين ثم مساعدة أجهزة المراقبة في الحفاظ على الأوضاع بالبادية كما هي ومن ثم دمج الفلاحة المغربية في دورة الاقتصاد الرأسمالي.

إن صعوبات تموين المتربول أبان الحرب العالمية الثانية وانهيار الإنتاج الفلاحي على إثر جفاف سنة 1945 في الوقت الذي تزايدت فيه الحاجيات الغذائية بفعل النمو الديمغرافي والفرق الشاسع بين الفلاحة الاستعمارية وفلاحة «الأهالي» وكذا التصعيد الذي بدأت تعرفه حركة التحرير الوطنية، كل ذلك دفع بالإدارة الاستعمارية خلال الأربعينات إلى التفكير في أساليب جديدة للإسراع بعملية تحديث البادية المغربية بعد فشل تجربة «الشركات الأهلية للاحتياط» التي تعاني من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية. وهنا يرى «جاك بيرك» وهو من المنظرين الرسميين لعملية تحديث الفلاحة بالمغرب في أواخر المرحلة الاستعمارية، أن هذا التحديث ينبغي أن لا يقتصر على الجانب التقني الصرف كما هو معمول به في نطاق «الشركات الأهلية للاحتياط» بل يجب أن يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكان البادية. وانطلاقا من هذه الأفكار تم خلق «قطاعات تحديث البادية» (S.M.P.) سنة 1945.

4ـ 1ـ 2: دور قطاعات تحديث البادية (S. M. P.)

إن «قطاعات تحديث البادية» هي عبارة عن مؤسسات عمومية مسيرة من طرف السلطات المحلية ومجلس إداري، ومدعمة من طرف مركز التجهيز الفلاحي (C.E.A.P.) الذي يمدها بكل الوسائل التقنية التي تحتاج إليها. هدف هذه القطاعات هو تحسين إنتاج وإنتاجية الفلاحة «التقليدية» خاصة عن طريق الاستعمال المكثف للآلة وكذا تحسين شروط العمل الفلاحي بإنشاء المدارس والمستوصفات وتحسين ظروف السكن. ولذلك فإن هذه التجربة تتضمن خطوة إيجابية لكونها حاولت أن تعطي للتحديث الفلاحي بعدا اجتماعيا واقتصاديا لصالح الفلاحين المحليين مما جعلها تتلقى مناهضة من طرف المعمرين الخواص الذين رأوا في هذه العملية وسيلة لتقليص سوق بيعهم وكرائهم للآلات الفلاحية.

لقد أنشأت الإقامة العامة ثلاث قطاعات لتحديث البادية بمجموع بلاد زمور، واحد منها يهم قبيلة آيت جبل الدوم وهو «قطاع» تحديث البادية رقم 22 الذي استقر سنة 1947 في الصفاصيف بجوار القبيلة حيث استفاد بعض الفلاحين بها من خدمات هذا «القطاع» وهمت بالخصوص أعمال الحصادوالدراس غير أن موقع «القطاع» وسوء تدبيره المالي جعل نشاطه جد محدود مما دفعه ليرحل سنة 1954 ويستقر بموقعين: الموقع الأول بجوار الخميسات على طريق سيدي سليمان ليقدم خدمات لصالح الفلاحين بقبيلتي: آيت أورييل وقبليين والموقع الثاني بسيدي بوطركة بقبيلة آيت جبل الدوم حيث قام بخدمات لصالح الفلاحين في مختلف مجالات القبيلة.

وهذه الخدمات همت بالخصوص أعمال الحرث والحصاد والاجتثاث. وتجدر الإشارة إلى أن «قطاع تحديث البادية» بقبيلة آيت جبل الدوم كباقي «القطاعات» المنتشرة في الأرياف المغربية كان يستغل الأرض إما بطريقة مباشرة وفي هذه الحالة غالبا ما كان يقوم باكتراء الأراضي الجماعية ويستغلها مقابل ريع يدفعه سنويا للجماعة المعنية، أو بواسطة «الشركة» مع ملاك الأراضي وفق عقدة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وإما بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم «القطاع» لخدمات مختلفة لصالح الفلاحين مقابل أجرة (الرسم رقم 2). إلا أن تجاوب الفلاحين بقبيلة آيت جبل الدوم مع قطاع تحديث البادية ظل محدودا نظرا لاستقراره المتأخر بمجال القبيلة ولضعف المنجزات الاجتماعية التي قام بها لصالح الفلاحين، وكذا تواضع عدد المعدات الفلاحية التي يتوفر عليها (الجدول رقم 1) مما جعل المستفيدين من هذا «القطاع» هم بالأساس الأعيان وجزء من الفلاحين المتوسطين، بينما اعتبره صغار الفلاحين مجرد وسيلة جديدة للاستيلاء على ما تبقى من الأراضي الجماعية.

الجدول رقم 1 : الآلات والأدوات الزراعية الميكانيكية التي توفر عليها قطاع تحديث الفلاحة رقم 22 سنة 1955

الآلات الزراعية	العدد	الأدوات الزراعية	العدد
الجرار بالعجلات	2	محراث أسطواني	3
الحصادة ـ الدراسة	2	مقلع	1
الشاحنة	1	كوفَر كروب	3
السيارة	2	بذارة	1
		خباشة	1
		ضاغطة تبن	1

المصدر : المرجع السابق ص 174 ـ

4 ـ 2 : تمركز المكننة الزراعية في أراضي المعمرين

لقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى من احتلاله للمناطق المغربية على استيراد المعدات الزراعية الميكانيكية ولاسيما الجرارت وذلك من أجل رفع مردودية الأراضي التي تم الاستحواذ عليها، وهكذا فإن انتشار هذه المعدات مس في البداية القطاع الفلاحي الاستعماري بالأساس، فقد أحصى خلال الموسم الفلاحي 1954 ـ 1955 : 10.343 جرار منها : 8.065 جرار في حوزة المعمرين الأروبيين و 2278 جرار في ملك الفلاحين المغاربة، إذ كانت نسبة المكننة الخاصة بالجرارت داخل استغلاليات المعمرين بالمغرب تعادل تقريبا مثيلتها بالاستغلاليات الزراعية الفرنسية وهي ما بين 80 هـ و 85 هـ للجرار الواحد في المتوسط(15)، في حين كان معدل الهكتارات لكل جرار على مستوى مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب يقدر بحوالي 750 هـ للجرار(16)

(15) Belal A., op. cit., p. 59.
(16) Yadini D., Situation de la mecanisation agricole au Maroc, in H. T. E. n° 2, 1973 pp. 56 - 59.

وإن كان هذا المعدل ينطوي على مغالطة لأن أغلبية الجرارات كانت تعمل داخل عدد ضئيل من الاستغلاليات المعمرنة وهي : 1700 استغلالية تمتد على مساحة 275000 هـ خلال الموسم الفلاحي 1955 — 1956.(17) ويرجع هذا التجهيز التقني المتقدم الذي كانت تعرفه استغلاليات المعمرين إلى عدة عوامل مساعدة ومنها بصفة خاصة الاسقاطات الضريبية والجمركية والتسهيلات فيما يخص الحصول على القروض.(18).

وبالنسبة لقبيلة آيت جبل الدوم، فإننا لا نتوفر على معطيات مدققة وشاملة حول انتشار المكننة الزراعية بها خلال المرحلة الاستعمارية إلا أنه بالاعتماد على بعض المصادر المتوفرة يمكننا أن نتعرف ولو جزئيا على نسبة المكننة الزراعية ومدى التجهيز بالآلات والأدوات العصرية في جزء من الأراضي التي يملكها بعض المعمرين وبعض المغاربة.

فمن خلال تفحصنا لمحاضر استرجاع أراضي المعمرين المتوفرة بمكتب الإصلاح الزراعي بالإدارة الإقليمية للفلاحة بالخميسات، ورغم النقص الذي يطبع هذه المحاضر نظرا لكون التجهيز التقني المنصوص عليه في هذه المحاضر لا يعكس المستوى الحقيقي الذي بلغته المكننة عند فلاحة المعمرين لإن الظروف التي تم فيها استرجاع أراضي الاستعمار سمحت للمستغلين الاروبيين ببيع جزء من معداتهم الزراعية خاصة الجديدة منها إلى فلاحين مغاربة، هذا فضلا عن كون المحاضر المذكورة تهم الملكيات وليس الاستغلاليات التي لها دلالات اقتصادية واجتماعية أشمل وأن المتوفر منها هو فقط 15 محضرا يهم 15 ملكية استعمارية من مجموع 77 ملكية محصية كأراض كانت في ملك المعمرين الرسميين والخواص وعددهم 41 معمرا. وبالاقتصار على الجرارت والحصادات — الدراسات فإن الملكيات الخمسة عشر المذكورة أعلاه كانت ممكننة بواسطة 7 جرارات و4 حصادات — دراسات، وبالنظر إلى مجموع مساحة هاته الملكيات وهو 3117 هـ — فإننا نجد جرارا واحدا لكل 2، 445 هـ وحصادة —

(17) Belal A., op. cit., p. 59.
(18) Ayache A., op. cit., p. 123.

دراسة لكل 2، 779 هـ. وهذه المعدلات تبدو أقل أهمية من مثيلتها على الصعيد الوطني، مما يدل على أن انتشار المكننة الزراعية ضمن أراضي المعمرين كان يطبعه التباين محليا وجهويا. وإلى جانب المعمرين الأروبيين الذين تتميز استغلالياتهم الفلاحية بكبر المساحة وبالتقدم التقني، ظهرت بقبيلة آيت جبل الدوم فئة من الفلاحين الجدد، أطلق عليها أحيانا اسم «المعمرين المغاربة»، نظرا لتشابههم مع الفلاحين المعمرين في الميدان التقني والغنى بصفة عامة، وحصر مارسيل لين في أطروحته حول زمور عدد هؤلاء الفلاحين الجدد بقبيلة آيت جبل الدوم في ثمانية تتراوح مساحة ملكياتهم ما بين 100 هـ و 500 هـ ويتوفرون في المجموع على 8 جرارات جلها من النوع المزنجر(19). ومن خلال التحريات الميدانية تبين لنا بأن استغلاليات هؤلاء الفلاحين توجد بأجود الأراضي في مجال القبيلة وخاصة بالجزء الهضبي والتلي. وهكذا فإن مكننة الأشغال الزراعية بشكل متقدم، بقبيلة آيت جبل الدوم لم تكن لتهم في مرحلة الاستعمار إلا أراضي المعمرين وزمرة من الفلاحين المغاربة الكبار ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي ولا يتجاوزون في عددهم 50 مستغلا تمتد ملكياتهم على مساحة تقدر بحوالي 9000 هـ أي 45٪ من الأراضي المزروعة بمجال القبيلة والتي تقدر مساحتها بحوالي 20.000 هـ خلال الموسم الفلاحي 1956 — 1957(20)

على أن هذه الصيغة التي انتشرت بها المكننة الزراعية بمجال قبيلة آيت جبل الدوم والتي تكتسي طابعا انتقائيا في مضمونها الاجتماعي وشكلها المجالي قد لعبت أدوارا هامة في مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية عند القبيلة.

4 — 3 : ساهم انتشار المكننة في توسيع المجال المزروع والرفع من المردودية في الزراعة الرأسمالية.

إن الزراعة الاستعمارية التي استقرت فوق أجود أراضي القبيلة وتستعمل المكننة والبذور المختارة والأسمدة الكيماوية وتستفيد من

(19) Lesne M., op. cit., p. 221.

(20) Canar P., Monographie Agricole du pays Zemmour M.A.R.A., 1957, 41 pages (Roneo)

القروض إضافة إلى مختلف أنواع الدعم الاستعماري، إن هذه الزراعة ظلت تتطور باستمرار في ظل قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي وذلك على حساب الزراعة «التقليدية» التي أصبحت تعاني من التهميش على جميع المستويات وصارت بالنسبة للمستعمر خزانا لليد العاملة ثم منفذا لمنتوجاته وحقلا لمختلف أنواع الاستغلال.

وهكذا أصبحنا نجد داخل مجال قبيلة آيت جبل الدوم نوعان من الزراعة.

أ) — الزراعة الرأسمالية

تنتج محاصيل تجارية متنوعة موجهة لتلبية حاجيات المتروبول بالدرجة الأولى في حين توجه نسبة ضئيلة من الإنتاج لتلبية حاجيات سكان المدن المغربية حيث عرفت العادات الغذائية عند بعض الأسر الحضرية تغيرات هامة على إثر الاحتكاك بالأوروبيين وتفكك الهياكل الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وخلال استجوابنا لبعض الفلاحين الذين عاشوا فترات من المرحلة الاستعمارية كعمال باستغلاليات المعمرين بقبيلة آيت جبل الدوم، صرحوا لنا بأن الفلاحين الأوربيين كانوا يتعاطون لمزروعات مختلفة وبصفة خاصة القمح الطري الذي قد يتجاوز في بعض الحالات نسبة 40٪ من مساحة الاستغلالية، وهذا القمح كان إلى حدود سنة 1940 يصدر إلى المتربول، وبعد هذا التاريخ أصبح يسلم إلى التعاونية الأهلية للقمح (C.I.B.) التي تتكفل بعملية تخزين وتسوق الحبوب والتي تحولت فيما بعد إلى «الشركة التعاونية الفلاحية المغربية» (S.C.A.M.)، ثم القمح الصلب والقطاني وكذا المزروعات العلفية والشعير الذي يستعمل بدوره كعلف للماشية ثم المزروعات الصناعية المتمثلة في عباد الشمس والكروم التي انتشرت على نطاق واسع في الجزء الهضبي في حين تترك سنويا ما بين 5 و 10٪ من مساحة الحيازة بوارا يستغل للرعي.

ب) — الزراعة المتخلفة

وهي زراعة جل الفلاحين المحليين، تنتج محاصيل موجهة أساسا لتلبية الحاجيات الغذائية العائلية وتتميز هذه الزراعة بصغر حجم الاستغلاليات التي تتعاطى أساسا لإنتاج الحبوب وبصفة رئيسية القمح الصلب الذي يعد عماد التغذية لدى غالبية السكان المغاربة والشعير الذي يستهلك في نفس الوقت من طرف الإنسان والماشية ويتلاءم مع قساوة الظروف الطبيعية (الجفاف وفقر التربة بالجهات الهامشية)، كما تنتج هذه الزراعة بشكل ثانوي القمح الطري الذي يخصص جزء منه، في بعض الحالات، للتسويق محليا قصد الحصول على بعض الحاجيات الجديدة التي ظهرت مع دخول الاقتصاد النقدي، ثم بعض المغروسات على مساحات محدودة بالأودية وبعض السفوح وعلى رأسها «الزياتين» واستمرت هذه الزراعة في إنتاج محاصيلها بأدوات وأساليب عمل تقليدية نظرا لإبعادها عن كل أنواع الدعم الاقتصادي الذي كانت تحظى به زراعة المعمرين ومن ثم ظلت زراعة جل الفلاحين المحليين خاضعة للمعوقات الطبيعية وبالتالي ضعف مردوديتها وأهمية مساحة الأراضي البائرة التي تستغل للرعي.

رغم أن انتشار المكننة الزراعية بقبيلة آيت جبل الدوم كان يهم استغلاليات المعمرين بالدرجة الأولى، فإن التطور الكمي والكيفي الذي عرفته هذه المكننة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية قد ساهم في توسيع المساحة المزروعة (الجدول رقم 2) عن طريق الاجتثاث واقتلاع الأحجار... ومن المعلوم أن هذا التوسع تم على حساب المراعي الممتدة فوق الأراضي الجماعية بالخصوص.

الجدول رقم 2 — تطور المساحة المزروعة عقد قبيلة آيت جبل الدوم في أواخر المرحلة الاستعمارية

السنة	المساحة المزروعة بالهكتار
1944	11000
1946	6000
1948	13000
1950	14005
1952	16000
1954	14005
1956	20000

كما أن الطابع الانتقائي لانتشار المكننة الزراعية كان من بين العوامل الأساسية التي تفسر ارتفاع المردودية عند الفلاحين المعمرين بالمقارنة مع الفلاحين الـزموريين، وللتدليل على ذلك نـورد من خلال الجدول رقم 3 مثالا يتعلق بحالة القمح.

الجدول رقم 3 : مردودية القمح عند الفلاح الزموري والفلاح الأروبي ببلاد زمور (1947 — 1954)

المردودية بالقنطار «ه»	القمح الصلب		القمح الرطب	
السنوات	عند الفلاح الزموري	عند الفلاح الأوروبي	عند الفلاح الزموري	عند الفلاح الأوروبي
1947	5,26	6,79	5,13	6,05
1948	7,51	9,17	1,53	10,22
1949	4,63	7,61	3,81	9,40
1950	7,21	9,30	5,89	11,45
1951	6,03	8,17	6,59	10,68
1952	2,78	7,27	2,02	9,74
1953	8,43	10,27	9,18	13,05
1954	4,6	9,43	1,99	8,37

المصدر : وثائق مركز الأشغال الفلاحية بالخميسات

4 ــ 4: رافق انتشار المكننة الزراعية تراجع لنظامي «الشركة» و «الخماسة»

إن افتقار جزء كبير من الفلاحين المحليين بقبيلة آيت جبل الدوم لكل عوامل الإنتاج الزراعية واستغلالهم لمجالات تهيمن عليها ظروف طبيعية قاسية يجعل الاستغلال الزراعي بها احتماليا، مما يدفع بعض الملاكين إلى البحث عن شركاء يتقاسمون معهم مخاطر هذا الاستغلال خلال موسم فلاحي واحد أو أكثر، دون أي التزام من جانب الملاكين إزاء شركائهم في حالة حدوث كارثة في المحصول مهما كان مصدرها وبالإضافة إلى توزيع مخاطر الاستغلال على الزمن، فإن الفلاح الزموري يفضل توزيعها كذلك على المجال، ذلك أن عقد «الشركة» يبرم عادة بين فلاحين يمتلكون أراضي ذات مؤهلات ترابية متباينة.

وبالنسبة لقبيلة آيت جبل الدوم فإننا نجد، في المرحلة الاستعمارية، إلى جانب عقد «الشركة» المبرم بين عدة فلاحين ينتمون للقبيلة نفسها، نجد بعض الفلاحين من القبائل الزمورية المجاورة، خاصة تلك التي لا تتوفر على أراضي كافية سواء من حيث المساحة أو الخصوبة (قبليين، آيت عبو)، لا يترددون في التوجه لابرام عقد «الشركة» ضمن النشاط الزراعي مع ملاكين لمساحات هامة من الأراضي الخصبة بقبيلة آيت جبل الدوم(21). وعموما عرفت هذه الأخيرة، في الفترة الاستعمارية، نوعان من الشركة.

أ ــ الشركة بالنصف : وتهم عادة المستغلين الصغار والمتوسطين وفي هذا النوع من الشركة يتم الاتفاق بين الطرفين على تقديم عوامل الانتاج بالتعادل وتوزيع المحصول مناصفة. وتتفرع عن هذا النوع عدة حالات من «الشركة» بالنصف(20)

ب ــ الشركة التي يتقدم فيها أحد الطرفين بالأرض فقط: هذا النوع من الشركة يهم بالخصوص الملاكين الكبار والمتغيبين والعاجزين عن العمل لسبب من الأسباب. وهذا النوع يقتضي أن يتقدم المالك

(21) Lesne M., op. cit., p. 237.

(22) الاكحل (المختار) المرجع السابق ص : 68

بالأرض فقط على أساس أن يتكفل الشريك بكل عوامل الإنتاج الأخرى، بما في ذلك الضريبة. وخلال اقتسام المنتوج يستلم مالك الأرض نصيبا يتراوح بين الخمس والثلث وقد يصل أحيانا إلى النصف وذلك تبعا لدرجة خصوبة التربة. وعند اقتسام المحصول فإن الشريك في هذا النوع يحتسب لصالحه أجور اليد العاملة، وإذا استخدم خماسا فإن هذا الأخير يأخذ مكافأته من نصيب الشريك.

إذا كان نظام «الشركة» قد ساعد في مرحلة أولى على تثبيت واستقرار جزء من سكان القبيلة الذين تعرضوا للتكديح إثر فصلهم عن ملكياتهم، فإنه مع توسيع دائرة الاقتصاد الرأسمالي وتمادي المعمر في نهج سياسة تركيز الأراضي وإدخال المكننة الزراعية، بدأ نظام «الشركة» رغم أهميته يسير تدريجيا نحو التقلص لصالح الكراء والاستغلال المباشر، ذلك أن الفلاح الذي لا يتوفر إلا على قطعة أرضية صغيرة أصبح مع الزمن لا يقوى على أخذ الأرض بـ «الشركة» لتزايد شروط المالك وكذلك انتشار المكننة، فيفضل كراءها أو بيعها عادة لمالك كبير يستغلها مباشرة مستعملا المكننة والعمل المأجور، في حين يتحول البائع إلى عامل مأجور في عين المكان أو في منطقة فلاحية أخرى أو في المدينة.

كما أن مؤسسة «الخماسة» قد عرفت بدورها تحولا حاسما نتيجة رأسملة القطاع الفلاحي. إن عقدة الخمس داخل النشاط الزراعي تعد من أقدم العقد انتشارا بالبوادي المغربية(23) وهذه العقدة، تنطلق من مبدأ: أن الإنتاج الزراعي يقوم على خمسة عوامل هي الأرض، البذور، أدوات العمل، قوة العمل وتكاليف العمل، والخماس يساهم فقط بقوة العمل وتبعا لذلك فإن نصيبه من المحصول يحدد مبدئيا في الخمس.

على أن إسهامات الخماس، كما كانت في الأصل، تقتضي منه القيام بعض العمليات الفلاحية من بداية الموسم الفلاحي إلى نهايته، وإلى جانب الأعمال الزراعية فإن الخماس مطالب أيضا بصيانة أدوات العمل ورعاية دواب الجر وتنفيذ المطالب المختلفة للمشغل (بناء جدار، أعمال صيانة المنزل، حراسة القطيع أثناء غياب الراعي...) ومقابل ذلك يتكفل المشغل

(23) Remaury H., la question du Khammessat, B.E.S.M. n° 72, 1957, pp. 515 - 564.

بايـواء وتغذيـة الخماس إذا كان أعـزبا أو منحـه تسبيقا عينيـا إذا كان متـزوجا، حيث يقتطع هـذا التسبيق من خمس المحصـول الذي يستلمـه كمكافأة في نهاية الموسم الفلاحي دون أي نصيب من التبن.(24)

وبالنسبـة لقبائل زمـور فإن الخماس يستلم عمومـا سبع المحصول بدل الخمس بعد اقتطاع التسبيق الذي يتراوح مابين 12و 15 مد(*) من الحبوب.

ومن المعلوم أن الأريـاف الزمورية التي كـانت قبل دخول الاستعمار الفرنسي في بداية القرن الحالي، تتعاطى أسـاسا للنشاط الرعوي، لم تكن تعرف نظام «الخماسة» إلا في حالات نادرة ولذلك ظل انتشار هذا النظام محدودا رغم توسع النشـاط الزراعي مع دخـول الاستعمار الذي أدخل نمط الإنتـاج الـرأسمالي الـذي من جهتـه عمل على الإقصـاء التـدريجي للخماس لأن هذا النمط الإنتـاجي يفرض عزل الـرأسمال عن قوة العمل، خصوصا وأنـه مع استعمال المكننة أصبح الخماس مطالبـا بالمساهمة في أداء مصاريف الأعمال التي تقوم بها الآلات، إضـافة إلى أن مالك الأرض لم تعد لـديه الـرغبة في الحصـول على الخماس الذي تتـزايد مطـالبه مع تطـور العمـل المأجـور. ومن ثم أصبـح الخماس مجبرا على التحـول إلى مأجور فلاحي أو التعاطي لأنشطة أخرى.

خلاصـة

لقد أدى التـدخل الاستعماري إلى إحداث تحولات جذريـة على صعيد العلاقات والتنظيمات الاجتماعيـة والاقتصادية عند قبيلـة آيت حبل الدوم وخاصـة على صعيد تملك الأرض الفـلاحية يتجلى ذلك في تحويـل ملكية الغابـة للدولـة وفي تهافت المعمرين وبعض المحليين المتعـاملين معهم على اقتطاع أجود الأراضي التي تتوفر على مؤهلات إنتـاجية عالية إما بوسائل جبرية أو بالتحايل والمراوغة ولضمان هذا التملك تم العمل بتنظيم إداري

---

(24) Moussaoui M., Baux ruraux et rapports économiques et sociaux; Analyse de cas dans la région de Tissa I.A.V. Hassan II, Rabat 1984.

(*) المد : يعادل حوالي 30 كلغ

وقوانين وتشريعات تطورت في مجتمعات أخرى، مما أدى إلى تقهقر تدريجي للنشاط الرعوي الذي كان من قبل أساس الاقتصاد المحلي وتفكك البنيات الاجتماعية لدى القبيلة وإعادة هيكلة محاطها وفق مشروع يرمي إلى دمج المجتمع المغربي بكل مكوناته ومؤسساته في شبكة التبعية المفروضة، فظهرت بوادر الهجرة من مجال القبيلة في اتجاهات مختلفة، وبذلك تحطم التكامل الاقتصادي والمجالي والبشري الذي تكيفت في إطاره القبيلة، وظهرت بنيات فلاحية تتحكم فيها علاقات إنتاجية جديدة موجهة أساسا لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية الخارجية وما رافق ذلك من ظهور للفوارق الاجتماعية والتباينات المجالية داخل الإطار الترابي لقبيلة آيت جبل الدوم، وهذه الوضعية وجهت الاستراتيجيات العامة للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والمجالي في فترة الاستقلال.

03-0388

BORDEREAU D'ENTREE DES DONNEES

AGRIS Formulaire 1 (Rev. 6)F

375

001 CF | ANNEE | N° DE SERIE — TRN

002 Numéro de Bordereau

004 Nombre total de Bordereaux — Statut de l'enregistrement: NOUVEAU / SUBSTITUE / SUPPRIME

005 RN du document affecté

006 TRADUCT. / GENERIQ.

007 RN ou TRN de relation

008 (PRINCIPALE) ; (SECONDAIRES) — CATEGORIES MATIERES

TYPE BIBLIOGRAPHIQUE: MONOGR.NPH. | NORME | DESSIN | FILM | CARTE OU ATLAS | ENREGISTR. SONORE | PUBL. EN SERIE | BREVET | RAPPORT | SUPPORT INFORMATIQ.

NIVEAU BIBLIOGR.: ANALYTIQUE | MONOGRAPH. | PUBL. EN SERIE

INDICATEUR BIBLIOGRAPHIQUE: REUNION | DICTIONNAIRE | DONNEES NUMERIQUES | THESES OU DISSERTATION | LEGISLATION | BIBLIOGRAPH. | CARTE(S) INCLUSE(S) | RESUME | NON CONVENTION. | SYNTHESE BIBLIOGR.

1

009 NIVEAU: (A) — NIVEAU: M

Pour les niveaux AS, M, ou MS entourer le code 1 approprié A ou M. Pour les niveaux AM ou AMS utiliser deux bordereaux, entourer A sur le premier M sur le second. Pour le niveau bibliographique S, utiliser la section 2 du bordereau. Pour les descripteurs AGROVOC, les termes d'indexation du vocabulaire local et les resumés utiliser les sections 3 à 5 au verso.

	Etiquette	Données (à dactylographier)
Auteur(s) Personne physique (Affiliation(s))	100	Lakhal, M.
Collectivité(s) auteur(s)	110	
Titre universitaire	111	
Titre anglais original ou traduit	200	Economic change in [illegible] during the Lebanese case of [illegible]
Titre français original ou traduit	232	[illegible]
Titre espagnol original ou traduit	234	
Titre original autres langues	230	[illegible]
Réunion — Nom	210	[illegible]
Réunion — Lieu	211	[illegible] Date 2132
Edition (N°)	250	[illegible]
N°. Rapport/brevet	300	
Nos. secondaires	310	
ISBN/IPC	320	
Adresse bibliographique — Lieu de publication	401	
Adresse bibliographique — Editeur	402	
Adresse bibliographique — Date de publication	403	
Collation	500	
Langue(s) du texte	600	(fr) — Résumé(s) 601
Notes	610	
Disponibilité	611	

2

009 NIVEAU: S

		Etiquette	Données
Titre de publication en série	Titre Principal	230	[illegible] (Liban)
	Elements secondaires	231	[illegible]
ISSN		320	
Date de publication		403	(1994)
collation		500	[illegible]
Notes		610	

3 009 | 9 | / | EN | 009 | 9 | / | ES | 009 | 9 | / | FR

Code de langue des descripteurs (cercler obligatoirement celui qui convient)

	Etiquette	Données (à dactylographier)
Descripteurs AGROVOC Séparer les descripteurs par ; et un espace	800	STRUCTURE AGRICOLE; SITUATION (PRIMAIRE) AGRICOLE; MECANISATION; COLONISATION RURALE; MAROC
proposition de nouveaux descripteurs, commentaires sur les propositions ou sur les termes existant dans AGROVOC	810	

4 009 | 9 | / | | |

Code de langue des termes d'indexation

Termes d'indexation du vocabulaire local	820	

5 009 | X | / | F | R

Code de langue du resumé

Langue du résumé en clair	850	
	860	Etude des changements socio-économiques qui a connus la fin de la [illegible] la suite de l'intervention des colons français dans le secteur agricole

28/10/93 93-388

FIN

النهاية

27

VUES

مشاهد